بالسهام والمجنبة منها يقال لها النشاب والعربية يقال لها النبل ومثلها الر
ومخ المسلات والابوري لحجارة بداد وعلاع والمنجنيق وكل نافع في الحر
كانت الخ هذا شروع في شروط صحة العقد السابق وخصها الشارح بالمناض
بظاهر قول المص وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة بحمل ذلك الس
جملة معترضة لاجل ما ذكره بعده بقوله ويخرج العوض احد المتسابقين الخ والوجه
كونها راجعة لكل منهما وتخصيص بعض افراد العام بحكم لا يقتضي تخصيصه به فتامل
قوله اي مسافة ما بين موقف الراكي والغرض معلومة وكذا صفة السبق وهي في نحو الخيل بالعنق وفي نحو الابل
قوله وصفة المناضلة معلومة وكذا صفة السبق وهي في نحو الخيل بالعنق وفي نحو الابل
بالكتف وشرط تعيين الفرسين مثلا عينا في المعين وصفة هما في الذمة ويفسخ العقد
بموت احدهما في الاول ويبدل مثله في الثاني ويشترط امكان سبق كل منهما الاخر وظن
قطعهما المسافة وتعيين الراكبين بالروية لا بالصفة قوله من قوله الخ هو بيان
لكيفية المناضلة وذكرها مندوب ومنها الحراي هو ان يسهم الارض قبل وصوله
الى الغرض وسنه الخزم بان يخزم طرف الغراض فان اطلقا الاصابة حملت على الفرع و
يشترط البيان قدر الغرض طولا وعرضا وارتفاعه في نفسه وعن الارض ان لم يغلب
فيها عارف والافلا وندب وقوف شاهد بيد عنده الغرض ليشهد لاحدهن وقع عنده
الصواب والخطا وليس لهما مسح المصيب ولازم المحظي لانه تحيل بالسقاط وليس
لاحد الراميين الافتيار على صاحبه ولا التبيح عليه ويشترط الترتيب بين الراميين وبيان
البادي منهما واما ذكر المبادرة والمحاطة فليس شرطا ويحمل العقد على اقل النوب وهو
سهم وسهم فان ذكر احدهما كان بيد احد الراميين بعد معلوم كخمسة من عشرين
او بيد احدهما على الاخر في قدر ما يصيب فيه من عدد معلوم يعمل بشرطهما ولا يشترط
تعيين قوس وسهم فان عين احدهما الغا وجاز ابداله بمثله من نوعه فان شرط عدم ابداله

فسد

قوله واعلم ان عوض المسابقة لا تقتضي الخ هو توطية
تخصص المسابقة لاقتضاء المص عليها والا فالعوض في المناضلة كما يقول
بقي بلصاقه كذا فلك على كذا وان سبقتك باصابة ذلك الغلي عليك كذا ولا بد من
حمل في هذه قوله ويخرج العوض احد المسابقين اي بذكر حالة العقد ويجوز ان
يكون العوض من اجنبي ولو من الامام من بيت المال وعلى كل يلزم العقد في حق الملتزم
كالاجارة فلا يجوز فسخه ولا زيادة في العوض او العمل ولا نقص في احدهما ولا تتوقف
العمل قبل الشروع فيه او بعده قوله حتى الخ هو بيان لكيفية العقد قوله الثاني وهو
كون العوض منهما قوله وان اخرجا اي العوض المسابقان هو على اللغة الرديئة
ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدا فكان الصواب ان يقول وان اخرجه المتسا بقان
او سكت عن لفظ المتسابقين فتامل قوله اي لم يصح اخراجهما لو فسر عدم الجواز با
لحرمة والفساد واسنده الى العقد لكان اولى ولغة راعى ظاهر كلام المص قوله
محللا ادابته كهو لدابتيهما اي مساوية لواحدة منهما وسمي بذلك لانه اجل العقد
باخراجه عن القمار المحرم المسمى بالمراهنة وهذا لا يصح في غير المسابقة ولذلك
لو تراهن رجلان مثلا على اختبار قوتهما بصعود جبل او حمل صخرة او قطعها او المشي
الى موضع كذا او المشي الى غروب الشمس مثلا او اكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو
من اكل اموال الناس بالباطل مع ما يترتب عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات قوله
فان سبق بفتح السين كلام من المتسابقين اخذ العوض الذي اخرجاه سواء جا
المتسابقان بعده معا او مرتبا قوله وان سبق بضم اوله لم يغرم شيئا اذا سبقاه
معا او مرتبا اصالا لاشيء لاحدهما على الاخر وان جا المحلل مع احدهما فان سبق الاخر
فماله لنفسه وان اخذ مال صاحبه ايضا وان تاخر الاخر فماله بين المحلل ومن معه وسلم الاول
لنفسه وان توسط المحلل بينهما فلا شيء له ومال المتاخر للاول وان جا الثلاثة معا فلا شيء